هذا الهدف، ولم يعد هناك ما يردعها عن الحوار مع م.ت.ف. فهل من المفيد ابقاء الموضوع في يديها، ام انه ـ ربما ـ من الافضل ان نفعل ذلك بأنفسنا ؟... وذلك لكي نعرف وفق أية شروط يمكننا التوصّل الى تعايش مع الشعب العربي الفلسطيني؛ تلك الشروط التي تضمن لنا أمننا القومي، وتضمن للفلسطينيين نزوعهم الى التعبير عن هويتهم الخاصة والمنفردة» (المصدر نفسه).

ويتضح ان هذا التشخيص للوضع، لناحية التحديات التي يفرضها، لم يكن غائباً عن أذهان زعيمي الليكود وحزب العمل، بل، ربما ـ اذا اخذنا بأقوال زعيم الليكود، اسحق شامير، في خطابه في الكنيست الاسرائيلي في جلسة الثقة، الذي استعرض فيه المبادىء والخطوط السياسية الاساسية لسياسة حكومته ـ كان العامل الرئيس، من جملة عوامل أخرى ساهمت في توصّل زعيمي الليكود وحزب العمل الى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية، برئاسة شامير. وهو ـ أي التشخيص ـ مع الفارق بالنسبة الى ما خلصت اليه صحيفة «هآرتس» في مقالتها، آنفة الذكر، يشكل الخلفية والمحفز الاساس للتحرك السياسي والدبلوماسي الذي شرعت به حكومة شامير منذ تشكيلها، بهدف التصدي لهجوم السلام الفلسطيني، وتنفيس الاجواء الضاغطة التي احدثها، وترميم ما احدثه من انجراف في مواقف دول اوروبا الغربية، وبشكل أقل في الموقف الاميركي، وبالتالي الحؤول دون استمرار التآكل في مكانة اسرائيل الدولية، وممارسة ضغوط دولية عليها، لحملها على احداث تغيير جوهري في سياستها المعلنة. وفي هذا السياق، يجب النظر الى مختلف التصريحات التي ادلى بها زعماء اسرائيل، والى مختلف المقترحات والافكار الجديدة التي تعكف القيادة الاسرائيلية على بلورتها وصوغها، استعداداً لزيارة شامير المرتقبة الى واشنطن.

ماذا في جعبة شامير ؟

في خطابه في الكنيست، الذي عرض فيه الخطوط الاساسية لسياسة حكومته، قال شامير ان التطورات على الساحة الدولية، تحتّم ردم الهوة القائمة بين الاحزاب السياسية. وذكّر شامير أعضاء الكنيست بالهجوم الاعلامي الفلسطيني في تلك الايام، القائم ـ حسب زعمه ـ «على الخداع والتضليل»، موضحاً ان هدفه الحصول على تأييد دولي لاقامة دولة فلسطينية تابعة لـ م.ت.ف. داخل «أرض ـ اسرائيل» (**دافار**، ٢٣/١٢/١٩٨٨). واعتبر شامير التطورات التي سبقت تشكيل حكومته، على الساحة الدولية، «مؤامرات دولية» تهدف الى حمل اسرائيل على الانسحاب من الضفة والقطاع؛ ولذا، فالوحدة الوطنية، في مثل تلك الظروف، هي من نواحي عديدة «واجب الساعة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/١٢/١٩٨٨).

وعدّد شامير التحديات التي تواجه حكومته، فأشار الى ان أول تلك التحديات، هو دفع مسار السلام الى أمام. ولهذا الغرض، دعا شامير الدول العربية الى المجيء الى طاولة المفاوضات. أما ثاني تلك التحديات، فهو التسوية السلمية. وهذه التسوية ـ وفقاً لتصوّر شامير ـ يجب ان تعبّر عن التسليم بوجود دولة اسرائيل وضمان أمنها، وكذلك ان تضمن لسكان «أرض ـ اسرائيل» من العرب القدرة على ادارة شؤونهم، من خلال التعايش مع اسرائيل. وتوجّه شامير الى السكان العرب في الضفة والقطاع داعياً اياهم الى ايقاف الانتفاضة: «هناك طريق واحد فقط. انه طريق المفاوضات المباشرة مع الاردن وبمشاركة ممثلين عن العرب الفلسطينيين غير مرتبطين بمنظمات الارهاب، ولا بمنظمة التحرير الفلسطينية وأمثالها» (**دافار**، ٢٣/١٢/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، أكد شامير ان هناك توافقاً واسعاً في حكومته بشأن حق اليهود في السكن والاقامة في كل مكان على «أرض ـ اسرائيل»، معتبراً ان ذلك لا يتناقض مع اتفاق السلام. وأكد شامير مركزية القدس بالنسبة الى اليهود والى اسرائيل، وان هذا الامر تتضمنه الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة، وانه يهدف الى «ان نستأصل من قلب كل حاكم عربي كل تفكير خبيث»، معلناً ان القدس الكاملة، «عاصمة اسرائيل الابدية، هي مدينة موحّدة تحت السيادة الاسرائيلية وغير قابلة للتقسيم» (**المصدر نفسه**).

ودعا الولايات المتحدة الى اعادة النظر في قرارها بشأن الحوار مع م.ت.ف. وقال انه على الرغم من العلاقات الجيدة بين اسرائيل والولايات